

الوطن الأدبي للمستعمر

بقلم ألبير ميمي

نقله إلى العربية د. محمد العربي ولد خليفة

إن مؤلفين في بلدان العالم الثالث، وأغلبها ذات تقاليد شفوية، يجدون أنفسهم أمام معضلة عويصة، لأن التأليف يتطلب وجود قراء، وهو أمر غير مضمون في بلدان خرجت لتوها من نير الكولونيالية، مما يجعل الكاتب في حيرة بين ما يعتبره واجب المساهمة في البناء الوطني والدفاع عن المضطهدين من جهة أولى، وبين الانطواء داخل هويته بدافع اليأس من جهة ثانية، أو الاستعانة بشحنة من التمرد الضروري للخلق والإبداع من جهة ثالثة.

إن الكتاب من البلدان القليلة التي ما زالت تزرع تحت الاستعمار، وكذلك أولئك الذين يعيشون في المنفى، أو نجوا من السجون، يشتركون كلهم في صفتين، هما الإخلاص واليأس. أما كتاب البلدان المستقلة حديثاً، فإن وضعيتهم أكثر مدعاة للحيرة والتناقض، فبالإضافة إلى مخلفات العهد البائد، يواجهون مشكلة حرية التعبير ومصاعب الممارسة المستقلة لمهنة الكتابة، والحدود غير المرئية للتفكير الحر.

لنتأمل عن قريب بعض الإشكالات التي تواجه أدباء وكتاب العالم الثالث، إنهم إذا كتبوا في عهود الاحتلال بغير لغة البلد المهيمن عليهم، فإنهم سيظلون مجهولين. فباستثناء عدد قليل من مواطنيهم الحاصلين على قدر من الثقافة التقليدية، فإن البورجوازية بما فيها النخبة المتعلمة، هي في الغالب متمكنة من لغة البلد المهيمن (الفرنسية-الإنكليزية) أكثر من لغتها الوطنية، على الأقل في صورتها المكتوبة، أما البقية من الجماهير العريضة، فإنها لا تقرأ شيئاً، لسبب بسيط هو أنها ضحية الأمية.

لنفترض أن الكاتب أو المفكر، أصرّ على التعبير الفني والجمالي بلغته الوطنية، فإنه في هذه الحالة سيواجه من ناحية مشكلة من يطبع له ومن ينشر أعماله، وعليه من ناحية أخرى، أن يتغلب على عقبة سيكولوجية موجودة في أعماق المستعمر (بفتح الميم) وهي التحقير والصغار الذي يُعامل به أهل البلد الأصليين. إن شباب عهد الاستقلال لا يعرفون مدى الهوان الذي يتعرض له آباؤهم عندما يخاطبون الأسياد المُعمرين بلغتهم الوطنية.

الآن وبعد أن خفقت أعلام الحرية، وعاد الوطن إلى أحضان أبنائه، ماذا يمنع الكتاب من العمل والإبداع بلغتهم الوطنية؟ ألم يحنّ الوقت لإنجاز ما طالبوا به وما انتظروه وناضلوا من أجله؟ الجواب هو أن معظم

الكتاب اتخذوا في البداية موقفا مترددا أدى بهم إلى فترة وجيزة من الشلل، نتيجة استعجالية وشرعية السوالين السابقين.

أعقب الشلل استفاقة سريعة ومطالبة بالتأجيل، أو بالوقت المُستقَطع، استخدمه البعض للتبرير والتفسير، وردّ عليه البعض الآخر بالتذكير بمطالب الكفاح الوطني، والوفاء بالعهد على استعادة الهوية بعد التحرير. في الواقع إن الحقيقة أبسط من ذلك بكثير، وهي أن أولئك الكُتّاب كانوا في تلك اللحظة (بداية الاستقلال)، وبصفة نهائية، أدباء وكتّابا باللغة الفرنسيّة أو الإنكليزية، ليس في المسألة ضعف ولا خيانة إنه ميراث لا مناص منه، على الرغم من أنه موضوع جدل، من الأفضل أن يُغلق ملفّه، وأن يتم الاعتراف بصراحة، بأن أولئك النساء والرجال قد سجلوا حضورا تاريخيا لا يمكن إلغاؤه من ماضي الأمة.

لكن الأمر ليس على هذه الدرجة من الوضوح، فيما يتعلق بأجيال ما بعد الاستقلال التي تعلمت في الغالب بلغتين منذ المدرسة الابتدائية. إننا نتساءل لماذا اختارت نسبة لا يستهان بها في النهاية أن تكتب باللغة الفرنسيّة أو الإنكليزية؟ لماذا تواصل إنتاج القسم الأهمّ من الأدب باللغة الفرنسيّة في الجزائر وفي المغرب، وحتى في تونس، حيث إن التعريب أكثر عمقا وانتشارا، وفي مجموع إفريقيا السوداء الفرانكفونية بلا استثناء؟ هل تلاشت الطموحات السابقة؟ وأين ذهبت إعلانات العزّة الوطنية؟

إذا تتبّعنا الوضعية من خارجها، وجدنا أن الكثير من المتطلبات الماديّة للأداب الوطنية قد توقّرت إلى حد كبير، في أغلب البلدان المستقلّة حديثا، أنشأت الدولة شركات للنشر والتوزيع، يسيّرهما موظفون، كما تأسست جوائز أدبية كثيرة، وظهرت الفرق المسرحية جنبا إلى جنب مع خطوات أولى في ميدان الأفلام السينمائية. كانت تلك بوارق أمل لانطلاق الإنتاج الفنّي، وبالتالي تحقيق مكانة معنوية ومردود مالي للأدباء والمفكرين.

كل ما سبق هو في الحقيقة تسهيلات ظاهرية فقط، أما من الداخل فإن الواقع مختلف إلى حد بعيد، الشركات الوطنية للنشر والتوزيع، جمعت بالإضافة إلى عيوب الإدارة الناشئة ضغوط المجموعات المصلحية والسياسيّة، بدون أن تستفيد من مزايا الأولى ودهاء الثانية، كما أن هناك مخاوف من تجاوز التعبير الأدبي والفكري للحدود المرسومة ضمنا، أو ما يسمى اللامسؤولية في التعبير عن الرأي، ممّا يؤدي إلى البلبلة.

يواجه الكاتب المغترب في لغة أخرى مشكلة عويصة، تتمثل في أنه يخاطب جمهورا متناثرا وأحيانا غير موجود أصلا. وفي كلتا الحالتين فإن السبب هو حاجز اللغة، يا لها من وضعية حرجة، أن لا يكون للمبدع والفنان جمهور طبيعي من بني قومه الذين يتحدث عنهم وإليهم، وأن يفتقد ما يُعرف بالمجموعة الثقافية (Communauté culturelle) أناس يحسّون بخفقات قلبه، وينذوقون ما تحمله مفردات اللّغة من معان

وألوان جمالية، هي في نهاية الأمر ثقافة المجتمع وضميره ووجدانه، إنها وضعية لا يعرفها الكتاب الذين يتعاملون مع جمهور طبيعي في البلدان التي لم تعرف الاستعمار.

لقد خامر البعض من كتاب المستعمرات السابقة، بصيص من الأمل، وتوقعوا أن يؤدي التمدرس وانتشار التعليم باللغات الوطنية، إلى ميلاد أجيال يكونون قُراء المستقبل، ولكن تبين أن ذلك التطور، إن حدث سيكون على المدى البعيد، فهل عليهم أن يعلّقوا أحلامهم على باب الانتظار، على أمل قدوم تلك الأجيال؟ وإذا قدمت تلك الأجيال فعلا فبأي لغة ستقرأ؟ وهل أنّ الأمة اختارت حقا لغتها الثقافية؟

نحن على علم -الكلام لألبير ميمي - (بالصيغة التوحيدية التي أطلقها ابن باديس " :الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا " ولكن يُجيب أو يُفسّر ذلك الإعلان وزير للتربية الوطنية هو أحمد طالب الإبراهيمي بإعلان آخر، مؤداه: "إن المدرسة الجزائرية قائمة في الواقع على ازدواجية لغوية، هي بالنسبة لنا مرحلية وفي مصلحة بلادنا ."

إن اللغات الإفريقية الأصلية لم تصل إلى حد الآن إلى الاستخدام الثقافي الذي يتحكّم في مصير الأمم المعاصرة، ولعلّه من الحكمة أن تواصل مصر تكوين الأطباء والمهندسين باللغة الإنجليزية،)ومن المعروف أن مصر هي نموذج بالنسبة للمغرب (العربي) [إذ أن تنفيذ تعريب مُتسرّع سيعوق التقدّم التقني والتنمية الاقتصادية، وفي انتظار ما سيكون عليه الأمر يحتدم النقاش حول مآل اللغة الوطنية، هل سيحسم الأمر لصالح اللّغة الكلاسيكية (الفصحى)؟ أم لصالح الدارجة لغة الجمهور الواسع من القراء؟ أم لصالح لغة أخرى بينهما لا فصحي وحدها ولا دارجة فجّة تماما؟ هذه الأخيرة هي التي تضمن أوسع جمهور من القراء من الناحية الاعتبارية، وهي على أي حال اللغة التي يفرضها المشتغلون بالصحافة والإذاعة.

في خضمّ مناقشات ساخنة، تتبادل فيها عدة أطراف التّهم مرّة بخيانة الأمانة، والتعهدات التي سبقت الاستقلال، ومرّة أخرى بالماضوية، وتجاهل العصر، في خضمّ كل ذلك تتواصل الكتابة باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وبتوجّه الكتاب إلى الاهتمام بمخاطبة قراء آخرين في "المتربول" السابق.

إن نظرة خاطفة على الإنتاج الفكري والأدبي تبين بأن الخمسة عشر كتابا التي يُؤلّفها المغاربة في المتوسط سنويًا، نجد أنّ أغلبيّتها الساحقة تنشر في فرنسا. وإنها لمفارقة محزنة أن نلاحظ أن القليل منها يظهر على واجهة المكتبات في العواصم المغربية (الجزائر-الرباط-تونس)، فمن يا ترى يستطيع التغلّب على ثقل الإدارة وعين الرقابة الساهرة والدّخل المحدود لأغلبية القراء؟

لا شك أن الثقافة الفرنسية، هي لحد الآن من بين أكثر الثقافات إشعاعا في العالم، وأن باريس تمارس جاذبيتها القاهرة على كل من يتحدث الفرنسية، وحتى على الذين لا يتحدثونها، لكن هل أن كل ذلك يُبرر تأجيل إعلانات المبادئ والوعود والتحديات التي سبقت الاستقلال، وبقيت بعده في مرحلة كمون وانتظار؟ !

هناك في تلك البلدان تقاليد ثقافية راقية تعبّر عن نفسها باللغة العربية، هل نقبل زوالها أو ضمورها وتلاشيها؟ حقا لا توجد عربية واحدة، فالى جانب اللغة الكلاسيكية هناك العديد من "اللغات" العربية المنطوقة، هناك أيضا مالا يقل عن مئة لغة متداولة في إفريقيا، أغلبيتها غير مكتوبة، وليس لها تقاليد الاحتفاظ بالنص (Tradition textuelle)، يجب أن نتحدث أيضا عن المشكل الصعب المتعلق بالمنطقة القبائلية (Kabylie) في الجزائر، وبصفة أعم بالبربرية في المغرب (الأقصى) وهو موضوع يثير مزيجا من الحماس والقلق. إن أية أغلبية لا تفرض قانونها الثقافي على الأقلية إلا بالعنف المتسّتر بلحاف القانون.

تطرح كل تلك الإشكاليات معضلات خطيرة، لا يمكن للكاتب أن يُفكّر منها. إذا استسلم إلى الكتابة بلغة أخرى غير لغة الأغلبية من شعبه، فإنه سيعمق أكثر الهوية بينه وبين الحياة العادية لجمهوره، ويجد نفسه جالسا حول مائدة ضيفة زبائننا من المحظوظين بالمال أو بالثقافة، لا تقترب منها عامة الشعب.

في هذه الحالة لا تكون الانعكاسات أخلاقية فحسب، بل هي أبعد من ذلك. إن استبعاد أغلبية شعب -أي شعب- من الغذاء الثقافي المتّصل بشؤونه وشجونته، تكون له على أغلب الظن، عواقب وخيمة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، قد يُخفّف التضامن الوطني بعض نتائجها، ولكنه لا يحوها أبدا. إنها "الدايلاما" الراهنة لكل الأدباء والكتاب، وحتى المسؤولين على أعلى مستوى، ويتمثل جانبها المأساوي في اختيار لغة أروبية لتجنّب خسائر مباشرة، أو للتقدم بسرعة، ولكن ذلك الاختيار يُؤدّي بدوره إلى خسائر أكثر، لا يمكن التخفيف منها إلا على المدى الطويل.

هل يمكن لأمة تُعيد بناء الوطن بصعوبة، أن تتقبّل التجزؤ والانشطار من الداخل؟ ألا تتعرض تلك الأمة مع مرور الزمن إلى ثنائية لغوية، وحتى إلى التفرّع إلى عدّة لغات؟ إن إنجاز التحرر (من الاستعمار بدون استعادة وإحياء الثقافة الجماعية يعتبر خلا لا يُحتمل. كما أن استعادة ثقافة بدون اللغة التي تحملها يكون أمرا أقرب إلى العبث، إننا في الحقيقة أمام مُعضلة مُحيرة تعاني منها معظم البلدان الفنية، وهي مُعضلة الهوية الجماعية (وهي مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، وتستحق الدراسة بعمق). أليس من الضروري لتوحيد شعب والانتقال به إلى درجة أمة عصرية، أن يُلنّف الجميع حول هوية مشتركة وعميقة؟ ألا نكون على عتبة مجال يلتقي فيه الواقع بالأسطورة الجماعية التي تدور حول أصل واحد، وماضي متماثل، ولغة تسمى الأم لها أجداد هم أجداد الجميع، وبالتالي فإن المستقبل لا بد أن يكون مشتركا متماثلا وغير قابل للتجزؤ والانقسام؟ !

يمكن على ضوء التساؤلات السابقة، فهم الحيرة المؤلمة التي يعاني منها الكتاب بغير لغتهم الوطنية، وهم يبحثون عن الجمع بين إرادة المواطنة الحقيقية بين شعوبهم الطموحة والمتشككة فيما حولها من أحداث. إن الكتاب صنّاعُ الكلمة ونسّاجو الأسطورة، مطالبون باتخاذ قرار عاجل في طريقة التواصل مع شعوبهم، ولكن في هذا الميدان بالذات فإن أي قرار ستكون له بلا شك عواقب مزعجة لهم ولشعوبهم، فليس هناك حل يُرضي الجميع، فلم يعد لدى تلك الشعوب إجماع على حلّ واحد، هذا إن وجد إجماع على أي شيء في الماضي.

لا ينبغي أن ننسى بصمات الاستعمار المُتمكّنة إلى حد الآن، يضاف إليها عوامل أخرى، مثل عدم التساوي بين الطبقات والجماعات المختلفة في المستوى الثقافي، ومدى التأثر بثقافة المستعمر (بكسر الميم) السابق، والتطلعات الأثنيّة والقبلية.

إنّ اتخاذ قرار فيما يخصّ لغة الكتابة، ليس بالأمر الهين لأنه يتطلب وجود تصوّر سابق للأمة، فإذا كان لتلك الأمة لغة وطنية شائعة بين الأغلبية من سكانها، فإن الإشكالية السابقة تأخذ محتوى آخر، وهو: هل تكون اللّغة الفصحى ذات الأمجاد التليدة، وهي غير مفهومة لدى عامة الناس؟ هل يكون الحل هو العودة إلى لغة الشارع، كما فعلت عدة دول أروبية في بداية تاريخها الحديث؟ ألا يؤدي ذلك إلى حرمان الأمة من عيون تراثها وكنوز ماضيها وهي في أشد الحاجة إليها؟

ليس هناك جواب مقنع للجميع، ومنقذ للكاتب من الإحساس بالذنب، فبعد المعاناة من العوائق التي وضعتها الكولونيالية وحماس مرحلة التحرير، هاهي تلك الأحاسيس والعوائق تعود في صورة أخرى، إذ أن الكاتب يجد نفسه أمام واجبات أخرى، من بينها معاينة عيوب شعبه، وعدم السكوت عن الظلم والامتيازات غير المشروعة، وأخطاء المسؤولين في بلده، وقد يراجع انتماءاته المختلفة، أي: أن يناضل ضدّ نفسه، وقد يُنظر إليه على أنه داعية للفوضى، لقد كان قبل الاستقلال داعية للتمرد على الكولونيالية، وهاهو الآن قد يُتهم بالخيانة، أليست تُهمة التمرد أفضل من صفة الخائن؟!

لقد جاء عصر سلمان رشدي وتسليمة نسرین ونجيب محفوظ الذي لم تشفع له جائزة نوبل ولم تمنع عنه طعنة سكين. إنّ مثقفين جزائريين مثل بوجدرّة يدينون في بقائهم على قيد الحياة للتخفي والهروب من ملاحقهم في كل يوم، هل أنّ السلطة الاستعمارية هي التي ألقت بالكاتب المغربي عبد اللطيف اللعبي في غياهب السّجن؟! هل يمكن للكاتب أن يلتزم الصمت في بعض القضايا؟ على الرغم من أنه في بعض جوانب شخصيته هاتك للأقنعة ومُغرم بالتّعرية، وإذا خضع خُلع من صفة الكاتب (S'il se soumet il se démet)، إذا أصبح كاتبٌ وزيراً فهل يبقى كاتباً؟ ها نحن في هذه التساؤلات خارج وضعية الكفاح ضد الكولونيالية.

لا يكفي الآن أن يُحدّد كل منا موقفه وحده، منفصلا عن زملائه الكتاب الآخرين، الحقيقة هي أنه ينبغي أن نكتشف جميعا تعريفا شاملا للإنسان المعاصر، بغض النظر عن مشاكلنا النوعية، وكل خصوصياتنا الوطنية والجهوية والإثنية.

نُشرت هذه الدراسة في العدد -510- من العالم الدبلوماسي (باريس عدد سبتمبر، 1996) تحت عنوان "بأيّ لغة نكتب؟ الوطن الأدبي للمستعمر" (بفتح الميم)، يجيب ميميّ عن السؤال السابق بسؤال آخر: إذا كتبت فلمن تكتب؟ وبأيّ لسان؟

ألبير ميمي كاتب من أصل يهودي تونسي، خريج المدرسة التطبيقية للدراسات العليا جامعة نانثير، فرنسا.

من مؤلفاته:

-ملاحم المستعمر 1957.

-أنطولوجيا الآداب المغاربية 1969.

-ملاحم المستعمر العربي المسلم وآخرين. 2004.